



مركز الدراسات الإقليمية-فلسطين
Centre for Regional Studies-Palestine

دراسة سياسية..

سيناريوهات إنهاء السلطة الفلسطينية

قسم الدراسات والأبحاث



المحتويات:

الصفحة	الموضوع
٢	المقدمة
٣	المبحث الأول: مكونات النظام السياسي الفلسطيني
١١	المبحث الثاني: حقيقة تهديدات حل السلطة والعوامل المؤثرة في ذلك
١٧	المبحث الثالث: سيناريوهات انهيار السلطة
٢٢	المبحث الرابع: النتائج المتوقعة في حال انهيار السلطة
٢٣	الخلاصة

فبراير/ ٢٠١٦ م

المقدمة:

تشهد الساحة الفلسطينية مطالبات شعبية وحزبية بضرورة حل السلطة الفلسطينية نظراً لإخفاق مشروعها التفاوضي مع الاحتلال الإسرائيلي في انتزاع الحق الفلسطيني، فبعد أكثر من عشرين عاماً من المفاوضات والاتفاقيات بين السلطة والاحتلال لم يتحقق أي هدف فلسطيني، بل على العكس من ذلك ازدادت الفجوة بين الشعب الذي يتعرض لجرائم الاحتلال وينادي بالمقاومة وبين قيادة السلطة التي تراهن على خيار المفاوضات كسبيل وحيد لانتزاع الحقوق.

تأتي هذه المطالبات في ظل تصاعد أحداث انتفاضة القدس التي بدأت منذ مطلع شهر أكتوبر من عام ٢٠١٥ واستمرت عبر عمليات بطولية يقوم بها فتيان ولدوا بعد توقيع السلطة الفلسطينية لاتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، حيث تشير الإحصاءات أن غالبية عظمى من الشعب الفلسطيني ترفض خيار حل الدولتين الذي تتبناه السلطة ولا تثق بنهجها إلى جانب إيمانها بضرورة انتهاج خيار المقاومة المسلحة لاستعادة الحقوق الفلسطينية .

لذا، تكمن مشكلة الورقة في التعرف على سيناريوهات انهيار السلطة على اعتبار أنه بات مطلباً شعبياً وحزبياً فلسطينياً، وستجيب الورقة عن التساؤلات الآتية:

- ١- ما مكونات النظام السياسي الفلسطيني في ظل حكمها؟
- ٢- ما حقيقة تهديدات قيادة السلطة بحلها، وما العوامل والظروف المؤثرة في ذلك؟
- ٣- ما السيناريوهات المتوقعة لانهيار السلطة الفلسطينية؟
- ٤- ما النتائج المترتبة على انهيار السلطة الفلسطينية؟

^١ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله، استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (٥٢)، متاح الاستطلاع من خلال الرابط الإلكتروني: <http://www.pcpsr.org/ar/node/626>، تاريخ النشر: ٢٠١٥/١٢/١٤، تاريخ الزيارة ٢٠١٦/١/١٠.

المبحث الأول: مكونات النظام السياسي الفلسطيني

تأسست السلطة الفلسطينية ككيان مؤقت في الضفة المحتلة وقطاع غزة نتيجة لإعلان المبادئ في أوسلو عام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، على أن يتحول الكيان الناشئ تدريجياً إلى دولة أو كيان مستقل في مدة أقصاها خمس سنوات من اتفاق أوسلو -أي مع نهاية عام ١٩٩٩-، إلا أن مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ بين الرئيس الراحل ياسر عرفات ورئيس الوزراء الأسبق لحكومة الاحتلال إيهود باراك انهارت واندلعت الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) في سبتمبر/أيلول من العام نفسه.

مكونات النظام الفلسطيني:

أولاً: المجلس الوطني الفلسطيني:

يمثل المجلس السلطة العليا للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده وقد بدأ عمله في عام ١٩١٩، ويضع المجلس سياسات منظمة التحرير الفلسطينية ويرسم برامجها، من أجل إحقاق الحقوق الوطنية المشروعة، والمتمثلة في العودة والاستقلال والسيادة وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس .

ويؤخذ على المجلس اعتماده على أسلوب التعيين في تشكيل أعضائه عدا عن أنه غير ممثل لكل الفصائل الفلسطينية خاصة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وفيما يتعلق بانعقاد المجلس فإن قيادة السلطة الفلسطينية تماطل في ذلك؛ خشية أن يتحول المجلس إلى محكمة للقيادة السياسية تطرح خلاله القضايا الشائكة.

^١ موقع المجلس الوطني الفلسطيني، متاح على الرابط الإلكتروني: <http://www.palestinepnc.org>، تاريخ الزيارة: ٢٠١٦/١/٧.

ثانياً: منظمة التحرير الفلسطينية:

قررت الدول العربية المؤسسة لجامعة الدول العربية أن يكون لفلسطين مندوب يمثلها في الجامعة على الرغم من كون فلسطين تحت الاحتلال البريطاني آنذاك، حيث تعاقب على تمثيل فلسطين في الجامعة موسى العلمي وأحمد حلمي عبد الباقي وأحمد الشقيري. وقد صدر قراراً في أول مؤتمر للقمة العربية عقد في القاهرة بتاريخ ١٣/١/١٩٦٤ يقضى بتكليف أحمد الشقيري لإنشاء كيان فلسطيني .

ويلاحظ أن المنظمة كمرجعية قيادية عليا أصبحت مختزلة في كيان السلطة الفلسطينية العاجزة عن ممارسة ولايتها "الإدارية" إلا على أجزاء محدودة من الضفة المحتلة، وبات واضحاً أن جُل اهتمام قيادة المنظمة هو حماية نفسها والمقربين منها من خلال ضمان استمرار تدفق المساعدات الأوروبية لمؤسسات السلطة في رام الله على حساب معاناة الأغلبية الفلسطينية في لبنان، وسورية، والأردن، والشتات الفلسطيني، حيث تتجاهل المنظمة حقوق ومطالب الفلسطينيين السياسية والإنسانية خوفاً من غضب المانحين الأوروبيين الذين يهددون الرئيس محمود عباس بوقف المساعدات إن لم يذعن للإملاءات السياسية، فلم يعد كافياً تجريم المقاومة، أو الاعتراف بالاحتلال الإسرائيلي، أو السكوت عن الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وإنما أصبح التعاضّي عن حق العودة استحقاقاً سياسياً واقعياً في ظل ترهل وتراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية.

ويجدر التنويه إلى أن المنظمة لا تمثل كل الفصائل الفلسطينية، فمطلب إعادة تشكيلها من خلال الانتخابات جاء ضمن مفاوضات المصالحة بين حركتي حماس وفتح إلا أن ذلك لم يحدث بسبب خشية حركة فتح من سيطرة حركة حماس على المنظمة في حال إجراء انتخابات.

^١ موقع دائرة العلاقات العامة في منظمة التحرير الفلسطينية، متاح على الرابط الإلكتروني: <http://www.dair.plo.ps>، تاريخ الزيارة: ٨/١/٢٠١٦.

^٢ أحمد الحيلة، "اللاجئ في لبنان.. بين تأمر الأونروا وإهمال منظمة التحرير"، مقال صحفي، موقع عربي21، متاح على الرابط: <https://goo.gl/GM5PWu>، تاريخ النشر: ١٧/١/٢٠١٦، تاريخ الزيارة: ١٩/١/٢٠١٦.

ثالثاً: الرئاسة الفلسطينية:

وفقاً للقانون الأساسي الفلسطيني يعتبر رئيس السلطة القائد الأعلى للقوات الفلسطينية التي تتألف من قوات الأمن الوطني وجيش التحرير الوطني الفلسطيني، والأمن الداخلي، والمخابرات العامة .

وقد أنهى الرئيس الحالي للسلطة الفلسطينية محمود عباس إحدى عشر عاماً في الحكم بعد انتخابه في الخامس عشر من يناير للعام ٢٠٠٥ رئيساً ثالثاً للسلطة، رغم انتهاء ولايته الدستورية عام ٢٠٠٩، ويتولى عباس عدة مناصب سيادية إلى جانب رئاسة السلطة، أهمها رئاسة منظمة التحرير، وحركة فتح، وهو الأمر الذي جعله يستفرد بالقرار الفلسطيني.

وبحسب استطلاع للرأي نظمه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الضفة المحتلة وقطاع غزة، أظهر أنه "لو جرت انتخابات رئاسية اليوم فإن مرشح حماس سيفوز على الرئيس عباس، ولو جرت انتخابات برلمانية فإن حركتي حماس وفتح تحصلان على ثلثي الأصوات، ثلث لكل منهما"، يأتي هذا الاستياء الشعبي^١ من الرئيس عباس بسبب مواقفه التي أعلنها عن عدم إيمانه بالمقاومة ضد الاحتلال وتنازله عن حق العودة، وأيضاً استمرار مؤسساته في التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي لاعتقال المقاومين واحباط عملياتهم الفدائية.

رابعاً: المجلس التشريعي:

هو أحد مؤسسات السلطة الفلسطينية، وقد تأسس عام ١٩٩٦ بناء على اتفاقية أوسلو بين السلطة والاحتلال، ويقوم المجلس التشريعي بدور البرلمان الذي يسن القوانين، ويراقب السلطة

^١ مشاركون، "صلاحيات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بالمقارنة مع صلاحيات مجلس الوزراء والمجلس التشريعي في القانون الأساسي"، ورقة عمل ضمن سلسلة تقارير قانونية (٦٦) (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ٢٠٠٦).

^٢ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (٥٢)، مرجع سابق، تاريخ الزيارة ٢٠١٦/١/١٧.

التنفيذية، ويتألف المجلس التشريعي من ١٣٢ عضواً يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب الحر كل أربع سنوات من فلسطينيي الضفة الغربية و قطاع غزة و القدس الشرقية .

ويعاني المجلس التشريعي من تغول الرئاسة الفلسطينية عليه فقد أصدر الرئيس عباس مرسوماً رئاسياً يقضي بتعطل عمل المجلس التشريعي بعد أحداث انقسام يوليو ٢٠٠٧ مما دفع حركة حماس بغزة إلى عقد جلسات المجلس التشريعي لضمان استمرار سلامة النظام السياسي في حين بقي المجلس معطلاً في الضفة المحتلة، بالإضافة لذلك فإن الرئيس عباس قد أصدر أمراً بقطع رواتب ٢٠ نائباً في المجلس من أصل ٢٧ نائباً لتمثيلهم "حماس" في غزة.

خامساً: السلطة القضائية:

تأسس مجلس القضاء الأعلى بموجب القرار الصادر عن رئيس السلطة الفلسطينية بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١ الذي ضم مجموعة من كبار القضاة في محافظات الضفة المحتلة وغزة.

وبالرغم من اهتمام قانون السلطة القضائية بدعم استقلال القضاء، إلا أن العمومية التي سيطرت على نصوص القانون، وافتقاره إلى معايير وآليات واضحة تبين مهام واختصاصات مؤسسات العدالة والعلاقة القائمة فيما بينها وحدودها، وتخطي أحكامه في كثير من الأحيان، وغياب التكوين والأداء المؤسسي لصالح الاجتهاد الشخصي، قد أضعفت من دوره كمرجعية قانونية في تعزيز استقلال القضاء ودعم العلاقة التكاملية بين مؤسسات العدالة، بما يتطلب إجراء تعديلات جوهرية على قانون السلطة القضائية تتسجم مع طبيعة أهدافه وغاياته، وتكون واجبة الالتزام في التنفيذ، عملاً بمبدأ سيادة القانون كأساس واجب الاحترام.

^١ موقع المجلس التشريعي الفلسطيني، متاح على الرابط الإلكتروني: <http://www.pal-plc.org>، تاريخ الزيارة: ٢٠١٦/١/٩.

^٢ موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، متاح على الرابط الإلكتروني: <http://www.wafainfo.ps>، تاريخ الزيارة: ٢٠١٦/١/٨.

^٣ مؤسسة الحق، "رؤية للإصلاح القضائي في فلسطين"، متاح على الرابط: <http://goo.gl/QDuITQ>، تاريخ النشر: ٢٠١٤/٥/٣١، تاريخ الزيارة: ٢٠١٦/١/١٨.

سادساً: السلطة التنفيذية:

١- مجلس الوزراء:

مجلس الوزراء هو الأداة التنفيذية والإدارية العليا التي تضطلع بمسؤولية وضع البرنامج الذي تقره السلطة التشريعية موضع التنفيذ، وفيما عدا ما لرئيس السلطة الوطنية من اختصاصات تنفيذية يحددها القانون الأساسي، تكون الصلاحيات التنفيذية والإدارية من اختصاص مجلس الوزراء، ويتكون مجلس الوزراء من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء لا يتجاوز أربعة وعشرين وزيراً.

وتوالى سبعة عشر حكومة فلسطينية منذ تأسيس السلطة، ولعل أبرز ما شهدته الحكومات الفلسطينية المتعاقبة ما حدث بعد أحداث الانقسام حيث أصدر الرئيس عباس مرسوماً يقضي باعتبار الحكومة الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنية انقلابية وتكليف سلام فياض بتشكيل حكومة طوارئ في الضفة المحتلة.

٢- الأجهزة الأمنية:

تتكون أجهزة السلطة الفلسطينية الأمنية من ثلاثة أجهزة رئيسة وهي: قوات الأمن الوطني، والمخابرات العامة، والأمن الداخلي (الشرطة، الأمن الوقائي، والدفاع المدني)، ويقتصر تواجد الأجهزة الأمنية على الضفة المحتلة بعد أحداث الانقسام الفلسطيني عام ٢٠٠٧. وقد كشف تقرير أميركي، أعده نيثان ثرول بعنوان «رجلنا في فلسطين»، عن أن قوات أمن السلطة في رام الله قامت بمشاركة جيش الاحتلال عام ٢٠٠٩ بـ ١,٢٩٧ عملية مشتركة ضد مجموعات المقاومة الفلسطينية المسلحة، حيث استهدفت فيها حركة حماس وجهازها العسكري، ومؤسساتها المدنية والاجتماعية بزيادة ٧٢% عن عمليات عام ٢٠٠٨، كما يضيف التقرير أنه كنتيجة للتنسيق، اعتقلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية عدداً من أبرز قيادات المقاومة في الضفة المحتلة.

^١ موقع مجلس الوزراء، متاح على الرابط الإلكتروني: <http://pmo.gov.ps/Website/AR>، تاريخ الزيارة: ٢٠١٦/١/٩.

^٢ "التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل"، تقرير صحفي، موقع قناة العالم الفضائية، متاح على الرابط: <http://www.alalam.ir/news/947004>، تاريخ النشر: ٢٠١٢/١/١٩، تاريخ الزيارة: ٢٠١٦/١/١٨.

أ. قوات الأمن الوطني:

هي هيئة عسكرية نظامية تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها تحت قيادة القائد العام وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها كافة، وتتبع مباشرة للقائد الأعلى لقوى الأمن الفلسطيني .

ب. المخابرات العامة:

هي هيئة أمنية نظامية تتبع رئيس السلطة، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها وفقاً لأحكام القانون برئاسة رئيسها وتحت قيادته وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم كافة شؤونها، وتعتبر المخابرات الجهة المخولة رسمياً بممارسة الأنشطة والمهام الأمنية خارج الحدود الجغرافية لفلسطين .

وتعتبر المخابرات العامة من أكثر الأجهزة الأمنية الفلسطينية تعاوناً مع أجهزة الأمن الإسرائيلية فيما يصطلح على تسميته بـ "التنسيق الأمني"، وهو التعاون بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية وبين المخابرات الإسرائيلية برعاية أمريكية، ويهدف إلى حماية أمن المستوطنات الإسرائيلية. ويتضح من خلال تصريحات رئيس المخابرات الفلسطينية اللواء ماجد فرج عمق التعاون الأمني بين السلطة والاحتلال حيث جاء في لقاء أجرته معه مجلة ديفنسيس نيوز الأمريكية أن جهاز المخابرات أحبط نحو ٢٠٠ عملية فدائية ضد الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية انتفاضة القدس الحالية .

ت. الأمن الداخلي:

• الشرطة المدنية:

أنشئت الشرطة بموجب الاتفاقية المكملة لاتفاقية أوسلو وخصوصاً اتفاقية القاهرة عام ١٩٩٤ كهيئة نظامية شكلت بمرسوم رئاسي وتتبع وزارة الداخلية .

^١ موقع قوات الأمن الوطني، متاح على الرابط الإلكتروني: <http://www.nsf.ps/pnf/ar/home>، تاريخ الزيارة: ٢٠١٦/١/٨.

^٢ المرجع السابق نفسه، تاريخ الزيارة: ٢٠١٦/١/١١.

^٣ Barbara Opall-Rome, "Keeping ISIS Out of Palestine", **Defensenews**, <http://goo.gl/8Mo2Kz>. 17/1/2016.

^٤ موقع الشرطة الفلسطينية، متاح على الرابط الإلكتروني: <http://www.palpolice.ps/ar/about>، تاريخ الزيارة: ٢٠١٦/١/١١.

• الأمن الوقائي:

استناداً لأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣ يعتبر جهاز الأمن الوقائي إدارة عامة أمنية نظامية ضمن قوى الأمن الداخلي التي تتبع الوزارة المختصة وتعمل في مجال الأمن، يكون المقر الدائم للإدارة العامة في مدينة القدس، ولها مقران مؤقتان في مدينتي رام الله وغزة، ويجوز لها فتح إدارات فرعية في المدن الأخرى .^١

ويلاحظ أن أعمال الأمن الوقائي في الضفة المحتلة متعلقة بالدرجة الأولى في ملاحقة المقاومين الفلسطينيين وإحباط أي عمليات فدائية ضد مصالح الاحتلال الإسرائيلي، إلى جانب ملاحقة المعارضين للسلطة والرئيس عباس واعتقالهم أو منعهم من السفر إلى خارج فلسطين المحتلة.

• الدفاع المدني:

يقصد بالدفاع المدني مجموعة الإجراءات الضرورية لوقاية المدنيين وممتلكاتهم وتأمين سلامة المواصلات بأنواعها وضمان سير العمل بانتظام في المرافق العامة، وحماية المباني والمنشآت والمؤسسات العامة والخاصة سواء من أخطار الغارات الجوية وغيرها من الأعمال الحربية أو من أخطار الكوارث الطبيعية أو الحرائق أو الإنقاذ البحري أو أي أخطار أخرى .^٢

٣- المحافظون:

تضمن المرسوم الرئاسي رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٣م بشأن اختصاصات المحافظين المادة رقم (١) التي جاء فيها: "يكون لكل محافظة محافظ يصدر بتعيينه وإعفائه من منصبه قرار من رئيس السلطة الوطنية، ويمارس المحافظ صلاحيته في إدارة محافظته وفقاً لصلاحياته المنصوص عليها في هذا المرسوم".^٣

^١ موقع وكالة وفا، مرجع سابق، تاريخ الزيارة: ٢٠١٦/١/١.

^٢ موقع الدفاع المدني، متاح على الرابط الإلكتروني: <http://www.pcd.ps>، تاريخ الزيارة ٢٠١٦/١/١٠.

^٣ المرسوم الرئاسي رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٣م بشأن اختصاصات المحافظين، جريدة الوقائع الفلسطينية الرسمية، العدد ٦٨، (رام الله: ديوان الفتوى والتشريع، ٢٠٠٧). ص ١٣

ويشار إلى أهمية قانون يُدرس حالياً في أروقة الرئاسة الفلسطينية يسمّى بقانون المحافظين، يطلق أيدي المحافظين في العمل البلدي إلى أبعد مدى، ويجعل للمحافظ السلطة المطلقة في الاعتقال على الشبهات إلى أجل غير مسمى، بعيداً عن النيابة والقضاء، وقد أثار هذا القانون حفيظة المؤسسات الحقوقية ، لأنه يخالف القانون الأساسي ولصلاحيات المجلس التشريعي، ويتغوّل على صلاحيات السلطة القضائية بشقيها القضاء والنيابة العامة.

"

^١ علي دراغمة، "المجلس التشريعي معطل منذ الانقسام"، مقال صحفي، صحيفة السفير، تاريخ النشر:

٢٠١٥/٨.

المبحث الثاني: حقيقة تهديدات حل السلطة والعوامل المؤثرة في ذلك

أولاً: حقيقة تهديدات حل السلطة:

ظهر خيار حل السلطة بالتزامن مع الحملة العسكرية الإسرائيلية "الصور الواقية" عام ٢٠٠٢ التي أدت إلى احتلال مناطق الضفة المحتلة وتدمير مؤسسات السلطة وبنيتها التحتية، بالإضافة إلى محاصرة الرئيس السابق ياسر عرفات. وقد توالى بعد عملية الصور الواقية الطرقات التي تنادي بحل السلطة على إثر انسداد الأفق السياسي لعملية السلام واستمرار تعنت الاحتلال في تنفيذ التزاماته المنصوص عليها في الاتفاقات بينه وبين السلطة.^١

كما يعتقد الاحتلال الإسرائيلي أن السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس هي الأفضل بالنسبة إليه منذ إنشاء هذه السلطة، لأنه يرى فيها قيادة مسؤولة ومؤيدة للتسوية السياسية معه، فضلاً عن أنها تعمل على مكافحة "الإرهاب"، على عكس النظرة الإسرائيلية للسلطة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات التي كانت تعتبر إزاحته من الطريق سيضع حداً للحرب "الإرهابية" التي كانت السلطة الفلسطينية تدعمها، لذلك لا يتعاطى الاحتلال مع تهديدات قيادات السلطة بحلها ويعبر عن ذلك تصريح نائب وزير الخارجية الإسرائيلي زئيف إلكين الذي قال "إن تهديدات عباس باطلة فالقيادة الفلسطينية منغمسة في ملذات السلطة".^٤

وفي ضوء التطورات التي يشهدها العالم العربي تظهر الحاجة الإسرائيلية لتمكين السلطة الفلسطينية وبسط نفوذها في الضفة المحتلة، فالاحتلال محاط بكيانين سليمين هما السلطة

^١ مشاركون، "حل السلطة: المبررات، التبعات، المحاذير"، ورقة عمل ضمن المائدة المستديرة (١٠)، (رام الله: مركز أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس، ٢٠١١). ص ١

^٢ دوف فايسغلاس، "السلطة الفلسطينية الحالية تعتبر أفضل شريك في عملية السلام"، مقال سياسي، صحيفة **يديعوت احرونوت**، ٢٠١١/٥/١٨.

^٣ دوف فايسغلاس، "على إسرائيل أن تستمر في تقديم المساعدة إلى السلطة الفلسطينية كي تحافظ على الهدوء والأمن"، مقال سياسي، صحيفة **يديعوت احرونوت**، ٢٠١١/٦/٢٠.

^٤ الولايات المتحدة تحذر عباس من مغبة تفكيك السلطة الفلسطينية، تقرير صحفي، صحيفة **يديعوت احرونوت**، ٢٠١٤/٤/٢٢.

الفلسطينية والأردن وفي حال تعرض إحداهما لخطر فالبدل حتماً سيكون جماعات إسلامية تتعطش لمواجهة المصالح الإسرائيلية. لذلك، يرى المعلق العسكري أليكس فيشمان في مقال نشره بتاريخ ٢٠١١/١١/٣٠ أن أي تأخير في نقل أموال الضرائب إلى السلطة الفلسطينية سيشكل عقاباً اقتصادياً لها ومكافأة لحركة حماس، وأن معاقبة السلطة الفلسطينية اقتصادياً سيؤثر أيضاً في الاقتصاد الأردني نظراً إلى الارتباط الوثيق بين شبكة المصارف الفلسطينية والمصارف الأردنية، بالإضافة إلى أن الأموال التي تنقل إلى السلطة الفلسطينية تُستخدم لتمويل دفع رواتب عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي تتولى الحفاظ على الهدوء الأمني الذي تحظى "إسرائيل" به منذ فترة طويلة .^١

وفي ظل تصاعد أحداث انتفاضة القدس تعالت الأصوات الإسرائيلية بسرعة انقاذ السلطة وانتشالها من وحل الانهيار، حيث يعبر عن هذا التوجه تصريحات رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو خلال الاجتماعات الأمنية المتتالية التي عقدت مطلع عام ٢٠١٦ لتقييم الأوضاع الأمنية، حيث قال "إن على (إسرائيل) أن تستعد لاحتمال انهيار السلطة الفلسطينية ويتوجب علينا منع هذا السيناريو قدر الإمكان".^٢

ويستند الداعون إلى خيار حل السلطة إلى عدة حجج من أبرزها :^٣

١- وجود السلطة يرفع عن كاهل الاحتلال عبئاً ثقيلاً سواء من الناحية الإدارية أو المالية، فكلفة تمويل النشاط المدني فقط في حال عودة الاحتلال إلى تحمل مسؤولياته كطرف محتل تبلغ ١٠ مليارات سنوياً (نحو ٢,٨ مليار دولار).

٢- وجود السلطة الفلسطينية ضمن الأطر الحالية يقلل من التكلفة العسكرية للاحتلال ذاته، وتشير مقالة نشرت في صحيفة هآرتس (٢٠١٠/١١/٢٨) إلى أن عدد جنود الاحتلال في الضفة المحتلة الآن هو على أدنى مستوى منذ الانتفاضة الأولى، وهو نصف العدد

^١ أليكس فيشمان، "تجميد نقل أموال الضرائب إلى السلطة الفلسطينية يلحق أضراراً فادحة بإسرائيل"، مقال سياسي، صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠١١/١١/٣٠.

^٢ "نتنياهو: على إسرائيل أن تستعد لاحتمال انهيار السلطة الفلسطينية"، خبر صحفي، صحيفة هآرتس، ٢٠١٦/١/٥.

^٣ مشاركون، "حل السلطة: المبررات، التبعات، المحاذير"، مرجع سابق. ص ٧

الذي كان عليه خلال الانتفاضة الثانية، وتعزي الصحيفة السبب في ذلك إلى عوامل من بينها التنسيق الأمني.

٣- وجود السلطة يخلق وهماً بأن الاحتلال قد انتهى مما يعطي غطاءً لممارسات الاستيطان وتهويد الأراضي الفلسطينية.

ثانياً: العوامل المؤثرة في انهيار السلطة:

١- سياسة الاحتلال الإسرائيلي:

تبنّت منظمة التحرير الفلسطينية خيار المفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي من خلال إنشاء السلطة الفلسطينية كبديل عن خيار المقاومة المسلحة، إلا أن الاحتلال تنصل من الاتفاقيات التي أبرمها في مفاوضاته مع السلطة والمنظمة على حد سواء؛ فأموال المقاصة التي نصت عليها اتفاقية باريس قام الاحتلال بحجزها أكثر من مرة. فبعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ فرض الاحتلال حصاراً مشدداً على السلطة ورفض تحويل أموال المقاصة إليها مما تسبب بحالة ترهل وضعف وتراجع في أداء الأجهزة الأمنية والدوائر الحكومية في السلطة. كما حجز الاحتلال الإسرائيلي أموال السلطة في شهر ٦/٢٠٠٨م رداً على دعوة رئيس حكومة السلطة سلام فياض الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى عدم رفع مستوى العلاقات مع "إسرائيل" بسبب السياسة التي تنتهجها في المناطق المحتلة .^١

بالإضافة لذلك؛ ينتهج الاحتلال سياسة ضم الأراضي الفلسطينية لبناء التجمعات الاستيطانية عليها من أجل التضييق على الفلسطينيين مما يتنافى مع الاتفاقيات الموقعة بينه وبين السلطة الفلسطينية، كما أدت سياسة الاحتلال في اقتحام المدن الفلسطينية التي تخضع لإدارة السلطة من أجل اختطاف المقاومين إلى تضييق الخناق على السلطة وفقدان ثقة الجمهور الفلسطيني بها.

^١ "إسرائيل حسمت ملايين الشواكل من أموال الضرائب العائدة للسلطة الفلسطينية"، تقرير إخباري، موقع صحيفة هآرتس، على الرابط الإلكتروني: <http://www.haaretz.co.il>، تاريخ النشر ١٠/٦/٢٠٠٨، تاريخ الزيارة: ٢٠١٦/١/٢.

٢- الدور الأمني للسلطة:

تقوم السلطة الفلسطينية بدور أمني كوظيفة أساسية لها على مستويين، هما:

- حماية المجتمع الفلسطيني:

ينوط بالسلطة الفلسطينية العمل على حماية المجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال الواجبات الملقاة على كاهل الأجهزة الأمنية المختلفة كالمخابرات والأمن الوقائي، والدفاع المدني، وشرطة المرور، والشرطة المدنية، وغيرها، إلا أن السلطة في بعض الأحيان وجهت عمل الأجهزة الأمنية التابعة لها إلى إحباط أي عمل مقاوم ضد الاحتلال الإسرائيلي على حساب حماية الجبهة الداخلية الفلسطينية مما أفقدها ثقة المواطن الفلسطيني.

- حفظ أمن الاحتلال الإسرائيلي:

يعتبر الدور الأمني للسلطة الفلسطينية في حفظ الأمن الإسرائيلي في مرحلة معينة شرطاً إسرائيلياً للتقدم في عملية السلام، لذا أي تغيير في هذا الدور سيفقد السلطة مبرر وجودها من الناحية الإسرائيلية؛ لأن السلطة جاءت نتاج مصالح إسرائيلية وفلسطينية وإقليمية، وليس نتاج لعدالة القضية الفلسطينية فقط.^١ وللحديث في الدور الأمني الذي تقوم به السلطة الفلسطينية لحماية الاحتلال الإسرائيلي يمكن الرجوع إلى اتفاقيات أوسلو وغيرها، وأيضاً إلى ما كتبه المختصون عن آثارها الكارثية على الشعب الفلسطيني ومستقبله التحرري.

٣- الانقسام الفلسطيني:

شكل الانقسام الفلسطيني بين حركتي حماس وفتح عام ٢٠٠٧ نقطة ضعف للسلطة الفلسطينية بسبب عدم وحدانية القرار الفلسطيني وفقدان صلاحيتها بالسيطرة على قطاع غزة، حيث إن الانقسام أنتج حكومتين فلسطينيتين إحداهما في الضفة المحتلة وتتبع لسياسة السلطة وحركة فتح والأخرى في قطاع غزة وتتبع لسياسة حركة حماس.

^١ جميل هلال، فلسطين دروس الماضي وتحديات المستقبل، ط١ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،

٢٠١٢). ص ١٥٥

كما أن رآب الصدع الفلسطيني بإعادة الوضع على ما كان عليه قبل عام ٢٠٠٧ لن يكون حلاً لتقوية السلطة أمام الاحتلال الإسرائيلي، فقد رفض الاحتلال أي اتفاق مصالحية تبرمه السلطة مع حركة حماس لأن الأخيرة تتبنى نهج المقاومة المسلحة ولا تؤمن بخيار المفاوضات.

٤- الدعم الأوروبي:

تعتمد السلطة الفلسطينية على المساعدات الدولية كمصدر أساس لتمويل الموازنة والمشاريع التنموية، مما يزيد من احتمالات التدخل في الشؤون الفلسطينية الداخلية ويجعل السلطة عرضة للابتزاز والانهيار، فمثلاً أدى قطع المساعدات الخارجية في الفترة ما بين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى مواجهة السلطة لصعوبات كبيرة في تلبية احتياجات المواطنين، وإلى زعزعة ثقة المواطنين وموظفي القطاع العام بالسلطة الفلسطينية، وقد أبلغت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس بتاريخ ١٨/٦/٢٠٠٧ رئيس حكومة السلطة سلام فياض استئناف المساعدات الأميركية للسلطة بعد أحداث عام ٢٠٠٧ التي تسببت بإعلان السلطة قطاع غزة كياناً متمرداً وبالتالي إعلان الخصومة مع حماس.^١

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يتعهد مراراً وتكراراً بدعم السلطة؛ شرط استمرارها في بذل الجهود لتحسين القيادة الجيدة وفرض سيادة القانون، والأداء الأفضل في موازنتها وفي السياسة المالية، وزيادة الشفافية في الإدارة العامة والإدارة المالية.^٢

٥- أداء السلطة:

لم تغش السلطة الفلسطينية فقط في تحويل مؤسساتها إلى كيان فاعل وذو سيادة بل على العكس من ذلك ورثت مؤسسات السلطة الترهل الإداري والفساد المقنن^١، وكما هو الحال

^١ مؤلفون، السلطة الوطنية الفلسطينية: بناء الدولة الفلسطينية على طريق السلم والازدهار (رام الله: وزارة التخطيط الفلسطينية، ٢٠٠٧) ص ٧

^٢ "الإفراج عن أموال السلطة ورفع أميركا والاتحاد الأوروبي الحظر عنها"، خبر صحفي، صحيفة هآرتس، ١٩/٦/٢٠٠٧.

^٣ وثيقة الاتحاد الأوروبي بشأن الإصلاح في السلطة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١٣، العدد ٥٢، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢). ص ٢٢٠

في أجهزة المنظمة التي تعاني من خلل بنيوي عميق؛ فقد أوجد الفساد المستشري والترهل البنيوي بأجهزة السلطة بيئة خصبة لنشوء سلسلة متشعبة ومتشابكة من العلاقات الزبائنية التي هدفت إلى المحافظة على مؤسسات السلطة وضمان استمراريتها. وتقوم هذه الزبائنية على توزيع الوظائف والترقيات والمنح والهبات من خلال أجهزة السلطة وشبكة واسعة ومعقدة من المصالح الشخصية والسياسية والاجتماعية التي تحكمها قواعد غير رسمية تحت إشراف هرم النظام.^٢

^١ يعتقد الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني (٧٩%) بوجود فساد في مؤسسات السلطة، كما جاء في أحدث استطلاعات الرأي التي يجريها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله، انظر: الاستطلاع من خلال الرابط الآتي: <http://www.pcpsr.org/ar/node/614>.

^٢ محمود جرابعة، "مستقبل السلطة وتحدي تجديد البنية"، تقرير تحليلي، موقع مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net>، تاريخ النشر: ٢٧/٨/٢٠١٥ تاريخ الزيارة: ٢١/١٢/٢٠١٥.

المبحث الثالث: سيناريوهات انهيار السلطة

السيناريو الأول: انهيار السلطة بقرار داخلي

تراجعت ثقة الجمهور الفلسطيني بالسلطة الفلسطينية نتيجة فشل خيار المفاوضات الذي انتهجته منظمة التحرير الفلسطينية وتأسست السلطة بناء عليه، حيث تعاني السلطة من تنصل الاحتلال الإسرائيلي من الالتزامات الموقعة معه خلال مفاوضات إعلان المبادئ واتفاقية أوسلو، وأيضاً تجاهل الاحتلال لمطالبها المتكررة بوضع حد للاستيطان بوقف جميع الإعانات والحوافز الاقتصادية والتسهيلات التي يقدمها الاحتلال للمستوطنين؛ فعلى مستوى الاستيطان تشير إحصاءات مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بتسليم إلى وجود ١٢٥ مستوطنة رسمية في الضفة المحتلة ومئات البؤر الاستيطانية العشوائية غير الرسمية -رغم مساعدة الاحتلال في بناءها- وذلك حتى نهاية عام ٢٠١٣ فقط، كما يقدر المركز عدد المستوطنين في الضفة المحتلة حتى نهاية عام ٢٠١٣ بقرابة ٥٤٧ ألف مستوطن وفقاً لمعطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، أما عدد المستوطنين في القدس الشرقية ووفقاً لمعطيات معهد القدس للدراسات الإسرائيلية فقد بلغ حتى نهاية عام ٢٠١٢ نحو ١٩٦,٨٩٠ مستوطناً.

يستند هذا السيناريو إلى احتمال قيام رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بإعلام المؤسسات الدولية عن حل السلطة بالتزامن مع تسريح الموظفين العموميين وتفكيك الأجهزة الأمنية، مع الإبقاء على الوزارات المهمة كالصحة والتعليم والشؤون المدنية.

موقف الاحتلال من انهيار السلطة:

لن يسمح الاحتلال الإسرائيلي بانهيار السلطة الفلسطينية على اعتبار أن ذلك من شأنه أن يفاقم المخاطر الأمنية التي تهدد وجوده، لذا يتطلع الإسرائيليون إلى ضرورة تعزيز قوة السلطة

^١ موقع دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، تصريح صحفي حول المستوطنات، متاح على الرابط الإلكتروني: <http://www.nad-plo.org>، تاريخ الزيارة: ٢٠١٦/١/٦.

^٢ موقع مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بتسليم، تقرير إحصائي، متاح على الرابط الإلكتروني: <http://www.btselem.org>، تاريخ النشر: ٢٠١١/١/١ ومعدل بتاريخ ٢٠١٥/٥/١١، تاريخ الزيارة: ٢٠١٦/١/٣.

ومكانتها ويقترح الكاتب الإسرائيلي دوف فايسغلاس -المدير العام لديوان رئيس حكومة الاحتلال الأسبق أريئيل شارون- القيام بذلك من خلال خطوات عينية مثل إطلاق سراح مزيد من الأسرى الفلسطينيين، وتطوير البنى التحتية، وتقديم مزيد من التسهيلات الاقتصادية، وتخفيف القيود المفروضة على المعابر والحواجز، وتجميد أعمال البناء خارج الكتل الاستيطانية الكبرى، والأهم من ذلك كله بذل أقصى الجهود من أجل استئناف المفاوضات بين الجانبين في أسرع وقت ممكن .^١

غير أن هذا التوجه الإسرائيلي بضرورة إنقاذ السلطة قبل انهيارها يتعارض مع توجهات بعض وزراء الكابنت الإسرائيلي كرئيف ألكين وإسرائيل كاتس الذين عبرا عن أنهما لا يشاركان موقف تنتياهو في وجوب منع انهيار السلطة واتخاذ بؤادر طيبة على الأرض .^٢

السيناريو الثاني: انهيار السلطة بقرار خارجي

قد يدفع استجابة حركة فتح للمطالب الشعبية الفلسطينية بالعودة للمقاومة المسلحة الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات اقتصادية وقيام الاحتلال بوقف تحويل أموال الضرائب "أموال المقاصة"؛ الأمر الذي سيؤدي إلى توقف الدعم الخارجي للسلطة مما يعني توقف الموظفين عن العمل وبالتالي انهيار السلطة.

ويحذر المجتمع الدولي السلطة الفلسطينية من مغبة الاستجابة لهذه المطالب الشعبية، ويعبر عن ذلك موقف مبعوث اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الأوسط توني بلير الذي أكد -في لقاءات عقدها مع الوسيطان الأميركيان الجنرال جيمس جونز والجنرال كيث دايتون ورئيس وزراء حكومة السلطة السابق سلام فياض ووزير الاحتلال إيهود باراك- أنه يتوجب على الأجهزة

^١ دوف فايسغلاس، "على الحكومة الإسرائيلية أن تعزز قوة السلطة الفلسطينية"، مقال سياسي، صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٥/١٠/٢٠١١.

^٢ باراك ريبد، "تنتياهو في الكابنت: ينبغي الاستعداد لإمكانية انهيار السلطة"، مقال سياسي، صحيفة هآرتس، ٥/١٦/٢٠١٦م.

الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية العمل ضد الناشطين "الإرهابيين" من الفصائل الفلسطينية كلها بما فيها الجناح العسكري لحركة فتح .

السيناريو الثالث: انهيار السلطة بضغط شعبي داخلي

١- مظاهرات شعبية:

قد تُلقي الأزمة المالية والسياسية التي تعيشها السلطة الفلسطينية بظلالها على الشارع الفلسطيني مما قد يتسبب بخروج المظاهرات الشعبية المطالبة بحل السلطة ورحيل قادتها، حيث إن الشعب الفلسطيني بات من أكثر الرافضين لسياسة السلطة التي تسببت بالانقسام الفلسطيني وفشلت في توفير الحماية للفلسطينيين ومعالجة قضايا الفقر والبطالة والشباب وغيرها، وتعلق المتحدثة باسم الخارجية الأميركية جين بساكي في مؤتمر صحفي بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٩ عن قلق بلادها حول قدرة السلطة في الاستمرار إذا لم تتلق أموالاً قريباً .

ويحاول الاحتلال الإسرائيلي تعزيز السلطة الفلسطينية كلما شعر بضعفها من خلال منح بعض الامتيازات المشروطة كالإفراج عن أسرى من حركة فتح -غير ضالعين بأعمال قتل إسرائيليين-^٢، ورفع الحظر الاقتصادي المفروض على السلطة الفلسطينية بسبب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ حيث جاء رفع الحظر بعد إعلان السلطة أن حكومة حماس في غزة انقلابية على إثر أحداث ٢٠٠٧.

^١ "الترتيبات الأمنية الجديدة قيد البحث مع السلطة الفلسطينية"، تقرير صحفي، صحيفة هآرتس، ٢٠٠٨/٥/١٤.
^٢ "واشنطن تحذّر من انهيار السلطة الفلسطينية" تقرير صحفي، صحيفة السفير اللبنانية، متاح على الرابط الإلكتروني <http://assafir.com/Article/5/403263/RssFeed>، ٢٠١٥/٢/٢٠.

^٣ "إسرائيل تفرج عن سجناء من فتح من أجل تعزيز قوة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس"، خبر صحفي، صحيفة هآرتس، ٢٠٠٧/٧/٦.

^٤ "اجتماع بين وزراء من الاحتلال ووزيرة الخارجية الأمريكية ووزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، أعلن فيه رفع الحظر الاقتصادي عن السلطة، تقرير صحفي، صحيفة هآرتس، ٢٠٠٧/٦/١٩.

وفي السياق ذاته، تشير نتائج مسح استطلاعي للرأي العام الفلسطيني قام به المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية - على عينة عشوائية من الأشخاص البالغين بلغ عددها ١٢٧٠ شخصاً وذلك في ١٢٧ موقعاً سكانياً وكانته نسبة الخطأ ٣% - إلى أن ثلثي الجمهور يطالب باستقالة الرئيس عباس، فيما يؤيد الأغلبية العودة لانتفاضة مسلحة ويرفضون خيار حل الدولتين، كذلك، فإن الأغلبية تؤيد التخلي عن التزامات اتفاق أوسلو فيما تعتقد أغلبية مماثلة أن الرئيس عباس غير جاد في وقف التزام السلطة الفلسطينية بهذا الاتفاق - رغم إدراكهم للعقوبات الإسرائيلية التي قد تتبع ذلك -، كما أن الجمهور يميل بشكل خاص لإيقاف التنسيق الأمني مع الاحتلال، بل إن أغلبية تؤيد أيضاً وقف التنسيق المدني.

لذلك ينظر الاحتلال الإسرائيلي بخطورة بالغة إلى حالة الغضب الشعبي الفلسطيني من سياسية السلطة التي قد تتحول إلى مظاهرات شعبية تطيح بها، ويقوم الاحتلال بين الفينة والأخرى بتعزيز قوة السلطة اللوجستية من خلال تزويدها بأسلحة خفيفة وصلاحيات محدودة في بعض المناطق؛ ففي أغسطس من عام ٢٠٠٨ سمح الاحتلال الإسرائيلي بنقل نحو ألف بندقية كلاشينكوف وآلاف الطلقات النارية من الأردن إلى الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، إلى جانب ذلك وافق الاحتلال في الآونة الأخيرة على طلب السلطة الفلسطينية تزويد أجهزتها الأمنية في الضفة المحتلة بمعدات لتفريق التظاهرات كالرصاص المطاط، وقنابل الغاز المسيل للدموع، وإعطاء الفلسطينيين الوسائل لمواجهة المسيرات التي قد تتحول إلى أعمال عنف .^٣

^١ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (٥٢)، مرجع سابق، تاريخ الزيارة ٢٠١٦/١/١٢.

^٢ "ألف بندقية نقلت من الأردن إلى السلطة الفلسطينية بموافقة وزير الدفاع"، تقرير صحفي، صحيفة معاريف، ٢٠٠٨/٩/٥.

^٣ "إسرائيل وافقت على طلب السلطة الفلسطينية شراء معدات لتفريق التظاهرات"، تقرير صحفي، صحيفة هآرتس، ٢٠١١/٩/١٥.

٢- الخلافات الداخلية في حركة فتح:

من سيناريوهات انهيار السلطة الفلسطينية أن يحدث ذلك نتيجة تقادم الخلافات الداخلية في حركة فتح مما قد يدفع أحد أطراف الخلاف إلى الاحتكام للسلاح من أجل حسم هذه الخلافات؛ على غرار ما حدث بين حركتي حماس وفتح بغزة عام ٢٠٠٧م، ويلاحظ أن الرئيس عباس يسعى بعد خسارة فتح للانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ إلى تحويل هذه الخسارة إلى نصر شخصي في الضفة المحتلة من خلال العمل على تصفية نفوذ حركة حماس التنظيمي من جهة، وإقصاء منافسيه داخل النظام السياسي لضمان بقائه وتثبيت أركان حكمه من جهة أخرى.

وقد أدت مساعي الرئيس عباس في إقصاء منافسيه داخل حركة فتح إلى زيادة التصدعات في جسم الحركة، وخاصة مع تيار محمد دحلان الذي أدرك الرئيس عباس قدرته على توظيف المال السياسي والتأثير وصولاً لرئاسة السلطة مما حدا بالرئيس عباس إلى طرده من حركة فتح في يونيو ٢٠١١.

وترجح أجهزة الأمن الإسرائيلية حدوث هذا السيناريو على اعتبار أن انهيار السلطة من شأنه أن يقع لأسباب داخلية غير متعلقة بـ"إسرائيل" أو لأسباب لدى "إسرائيل" قدرة قليلة للتأثير عليها، ففي مناقشات الكابنت مطلع عام ٢٠١٦ بحثت إمكانية انهيار السلطة الفلسطينية كنتيجة لوفاة الرئيس محمود عباس الذي سيتسبب بنشوب صراع على خلافة رئيس السلطة مما سيؤدي إلى أزمة حادة في السلطة وبالتالي انهيارها .

^١ باراك ربيد، "تنتياهو في الكابنت: ينبغي الاستعداد لإمكانية انهيار السلطة"، مقال صحفي، صحيفة هآرتس، ٢٠١٦/١/٥.

المبحث الرابع: النتائج المتوقعة في حال انهيار السلطة

- ١- تعزيز خيار المقاومة المسلحة كبديل عن خيار المفاوضات الذي انتهجته السلطة الفلسطينية؛ بسبب فشلها في انتزاع الحقوق الفلسطينية وحماية الشعب الفلسطيني من جرائم الاحتلال.
- ٢- ظهور تهديدات أمنية جديدة للاحتلال بسبب انهيار الاتفاقات الأمنية والاقتصادية مع السلطة؛ حيث سينتهي الدور الأمني الذي تقوم به السلطة لحماية أمن الاحتلال الإسرائيلي.
- ٣- السماح لحماس بإعادة ترتيب أوضاعها في الضفة المحتلة من جديد وبناء قدرتها العسكرية وبالتالي تصعيد المواجهة مع الاحتلال.
- ٤- تردي الأوضاع المعيشية لأكثر من مليون شخص يمثلون الموظفين العموميين وعائلاتهم، ويشكل هؤلاء كتلة استهلاكية ضخمة لمنتجات القطاع الخاص^١.
- ٥- خسارة القطاع الخاص، وتحديداً موردي السلع والخدمات لزبون رئيسي لهم وهو الحكومة والتي تقدر مشترياتها بنحو مليار دولار سنوياً، إلى جانب إغلاق البنوك بسبب عدم القدرة الموظفين على تسديد قروضهم.
- ٦- عودة الاحتلال إلى سياسة زيادة الضرائب والرسوم التي كانت تجنيها زمن الإدارة المدنية في الفترة (١٩٩٣-١٩٦٧).
- ٧- تدهور الأوضاع الأمنية في بعض الدول العربية التي تحتوي على مجموعات جيش التحرير الفلسطيني كلبان؛ بسبب عدم قدرة السلطة والمنظمة على دفع رواتب هذه المجموعات نتيجة انهيار الاتفاقيات وتوقف المساعدات الخارجية.
- ٨- انتشار الفوضى في المناطق التي كانت السلطة الفلسطينية تسيطر عليها؛ بسبب عدم وجود قوات أمنية تحمي المجتمع من الجرائم وبالتالي لجوء البعض إلى التحصن بالقبيلة أو العائلة أو التنظيم.

^١ مازن سنقرط، تعقيب على ورقة عمل "التداعيات الاقتصادية المحتملة لانهيار السلطة" المعروضة في اليوم الدراسي "اليوم التالي" (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠١٣)

^٢ المرجع السابق نفسه.

الخلاصة:

تشير الدراسات الإحصائية التي أجريت مؤخراً على شرائح في الشارع الفلسطيني إلى ازدياد القناعة الشعبية بعدم جدوى وجود السلطة الفلسطينية، فالشعب الفلسطيني ضاق ذرعاً بصمت السلطة تجاه الجرائم الإسرائيلية من خلال استمرارها في التنسيق الأمني، وفشلها بمعالجة القضايا المجتمعية وإنهاء الانقسام الداخلي.

وجاءت انتفاضة القدس لتعزز سيناريو انهيار السلطة ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي، فيما تعتقد السلطة أن حماس هي من تحاول إشعال جبهة الضفة المحتلة لتصعيد المواجهة مع الاحتلال، ويقول الكاتب الإسرائيلي أليكس فيشمان في مقال نشره بتاريخ ٢٠١٦/١/٦ أن السلطة الفلسطينية تخشى من إمكانية أن تتحول الانتفاضة الحالية إلى انتفاضة مسلحة لغرض إسقاطها من الحكم، كما يتأثر سيناريو انهيار السلطة بعدة عوامل كالسياسة الإسرائيلية المتصلة من الاتفاقيات مع السلطة، والدعم الأوربي المقدم لأجهزة السلطة بشروط، وحالة الانقسام التي تشهدها الساحة السياسية، إلى جانب الأداء العملي للسلطة الذي اتسم بالوساطة والمحسوبية والفساد.

وفيما يتعلق بالسيناريوهات المحتملة لانهيار السلطة الفلسطينية فالسيناريو الأول هو أن تحل السلطة نفسها نتيجة تعنت الاحتلال وتنصله من الاتفاقيات المبرمة معه، أما السيناريو الثاني هو أن تنهار السلطة نتيجة دوافع خارجية كتوقف الدعم الخارجي وأموال المقاصة في حال عادت حركة فتح لخيار المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، أما السيناريو الأخير وهو أن تنهار السلطة نتيجة ضغوط شعبية نظراً لفشل السلطة في معالجة القضايا الوطنية والمجتمعية وفشلها في حماية الشعب الفلسطيني، وإما نتيجة تقادم الخلافات الداخلية في حركة فتح مما سيدفع أحد الأطراف إلى الاحتكام للسلاح وبالتالي حسم الخلاف وانهيار السلطة.


وفي ختام الورقة طرحنا عدة آثار محتمل حدوثها حال انهيار السلطة الفلسطينية، لذا نوصي الجهات المعنية بضرورة التفكير بديل شرعي قبل اتخاذ أي خطوة في هذا الاتجاه لتفادي المخاطر المحتملة.


^١ أليكس فيشمان، "انتفاضة مسلحة على الطريق؟"، مقال سياسي، صحيفة يديعوت، ٢٠١٦/١/٦.



مركز الدراسات الإقليمية-فلسطين
Centre for Regional Studies-Palestine

 [new.cors](https://www.facebook.com/new.cors)

 [@corsps](https://twitter.com/corsps)

 cors.ps@gmail.com

 www.cors.ps.com